جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

مسائل القبح النحوي
عند ابن جني في كتابه (الخصائص)
دراسة وتحليل

إعداد

د. محمد عليوة علي إسماعيل

المدرس بقسم النحو والصرف والعروض
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

(العدد الواحد والأربعون)
(الإصدار الثاني ٠٠٠أكتوبر)
(الجزء الأول (١٤٤٤هـ /٢٠٢٢م)

الترقيم الدولي للمجلة(ISSN) 2536-9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٢/٦٢٧١م

مسائل القبح النحوي عند ابن جني في كتابه الخصائص دراسة وتحليل

محمد عليوة علي إسماعيل.
قسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر.
البريد الإلكتروني: elewa7735@yahoo.com

الملخص:

إذا كان هناك إجماع من النحاة على مصطلح الفصاحة؛ فإنهم اختلفوا على ما سواه من مفاهيم أو مصطلحات مناظرة كالقبح والحسن والشذوذ والضعف والرداءة...إلخ. وهي مصطلحات تندرج تحت ما أسماه الأصوليون (الحكم النحوي). وقد ترددت مادة القبح (ق.ب.ح) عند ابن جني في كتابه الخصائص مرات عديدة ضمن سياقات لغوية معينة، ما حدا بالباحث محاولة دراسة هذه السياقات وتحليلها وفق قواعد النحو واللغة الموروثة؛ ومن هنا كان هذا البحث الموسوم بـ (مسائل القبح النحوي عند ابن جني في كتابه الخصائص: دراسة وتحليل)، وهو بحث قائم على معالجة المسائل التي وصفها بالقبح، وهي: حذف نون (كان) رغم موالاتها بساكن، ونفي كون اقتران خبر (كاد) بأن المصدرية قبيحا ولا مأبيا في القياس، وقبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب، وقبح التكرار المملول، وقبح تقديم واو المعية على الفعل، وقبح تقديم الاسم المميز، وقبح الفرق بين المضاف والمضاف إليه، قبح الوقف على الاسم المنون المنصوب بالنون.

الكلمات المفتاحية: ابن جني، كتاب الخصائص، الحكم النحوي، القبح، الشذوذ، القياس، الاستعمال، لغات.

Issues of grammatical ugliness according to Ibn Jinni in his book Al- Alkhasayis Study and analysis

Muhammad Aliwa Ali Ismail

Department of Grammar, Morphology and Presentation, Faculty of Dar Al Uloom , Cairo University, Egypt.

Email: *elewa7735@yhaoo.co*

Abstract:

If there is a consensus of grammarians on the term eloquence; They differed on other concepts or corresponding terms such as ugliness, goodness, anomaly, weakness, mediocrity...etc. These are terms that fall under what the fundamentalists called (grammatical rule The subject of ugliness (Q.B. H) was repeated by Ibn Jinni in his book (Al Alkhasayis) many times within certain linguistic contexts, which prompted the researcher to try to study these contexts and analyze them according to the rules of grammar and the inherited language; Hence this research, which was tagged with (issues of grammatical ugliness according to Ibn Jinni in his book (Alkhasayis): Study and Analysis), and it is a research based on addressing the issues he described as ugliness, namely: the deletion of Nun (Can) despite its affiliation with a resident, and the denial of the fact that the coupling of the news (Cad) is that The infinitive is ugly and irresponsible in analogy, and the ugliness of introducing the subject as a noun in the obligatory, and the ugliness of bored repetition, and the ugliness of presenting waw with the verb on the verb, and the ugliness of presenting the distinguished noun, and the ugliness of the difference between the genitive and the genitive, the ugliness of the endowment on the noun noun that is assigned to the nun.

Keywords: *Ibn Jinni, the book of characteristics, grammatical judgment, ugliness, anomalies, analogy, usage, languages***.**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين؛ سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين. أما بعد...

إنَّ المتأمل في كتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني يجد أنه أمام مرجع لغوي فريد، فهو مفخرة من مفاخر التأليف عند العرب، وقد تمثل فيه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) آراء شيخه أبي عليّ الفارسي (ت٣٧٧هـ) تلك القائمةَ على دراسة اللغة دراسة بنيوية وظيفية، حيث قام بشرح عموميات اللغة وأصولها مع التفريق بينها، مثل القول والكلام، ومعنى النحو والإعراب والبناء، كما تعرض إلى أصل اللغة: أوحيٌ هي أم اصطلاح؟.

وقد صرح أن هدفه من تأليفه هو وضع أسس لأصول النحو على غرار أصول الفقه، ما حدا به إلى دراسة أصول النحو دراسة موسعة مستفيضة، معتنيا أيما اعتناء بالوجه التطبيقي، فصار بحق مرجعا أصيلا ومعينا لا ينضب لكل من أراد التأليف في هذا المضمار الأصولي بما يتضمن من قوانين العربية وأسسها؛ فكانوا جميعا هم ومن بعدهم عيالا على ما خطته يد ابن جني.

ويحاول هذا البحث أن يقف على مصطلح مهم قد تردد في كتاب الخصائص ألا وهو القبح، ذلك المصطلح التقويمي النقدي للاستعمالات اللغوية المختلفة كالواجب والجائز والممتنع والراجح والشاذ والحسن...،إذ ما الحكم إلا ركن من أركان القياس، الذي هو أصل من أجلِّ الأصول النحوية؛ "فإنما النحو قياس يتَّبع"- على حد قول أبي حمزة الكسائي في قصيدته الشهيرة-.

ومن ثمَّ كان هذا البحث الموسوم بـ(مسائل القبح النحوي عند ابن جني في كتابه الخصائص: دراسة وتحليل). وهو بحث قائم على عرض للمسائل النحوية التي وصفها ابن جني بالقبح – أو نفى عنها هذه الصفة– مع توجيهها توجيها نحويا وفق الموروث اللغوي والنحوي، وهذه المسائل هي: حذف نون (كان) رغم موالاتها بساكن، ونفي كون اقتران خبر (كاد) بأن المصدرية قبيحا ولا مأبيا في القياس، وقبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب، وقبح التكرار المملول، وقبح تقديم واو المعية على الفعل، وقبح تقديم الاسم المميز، وقبح الفرق بين المضاف والمضاف إليه، قبح الوقف على الاسم المنون المنصوب بالنون.

وقد حثني على دراسة هذه المسائل عدة أسباب:

١- قلة حظ الدرس النحوي من هذا النوع من الدراسات.

٢- ما لكتاب الخصائص بما يتضمنه من مسائل وقضايا من أهمية في الدرس اللغوي قديما وحديثا.

٣- كون هذا المصطلح (القبح) ذا أهمية بالغة بوصفه يكشف جانبا مهما من جوانب الذوق العربي الفصيح، ذلك الذوق الناقد الواعي الذي يملك القدرة على التمييز بين فصيح اللغة وقبيحها.

٤- محاولة تفسير هذا المصطلح وفق سياقه الذي ورد فيه، وتوجيهه بما يتلاءم وقواعد النحو واللغة الموروثة.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث منها ما تناول مسائل القبح النحوي عند ابن جني في كتابه الخصائص؛ وإن كانت إحداها قد تناولت مسائل القبح عند ابن جني في كتاب آخر

كما سنرى، كما أن هناك بعض الدراسات النحوية التي تناولت مفهوم القبح عند غيره، وهذه الدراسات هي:

١- **(ما حمله ابن جني على قبح أو ضعف في كتابه: الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي: دراسة نحوية)، د. عبد الرازق علي حسين، جامعة الأنبار، كلية التربية للبنات، مجلة مداد الآداب، العدد الثامن عشر.**

وقد درس فيه المشكلات النحوية التي حاول ابن جني تأويلها، وهي لا تصلح إلا أن تحمل على أوجه ضعيفة أو قبيحة، وهي ممثلة في خمس مسائل نحوية:

- الفصل بين المبتدأ والخبر.
- حذف ضمير الشأن مع (أنَّ) المشددة.
- تقديم المعطوف على المعطوف عليه.
- تقديم بعض المعطوف على حروف العطف.
- ترخيم المضاف إليه.

وهي مسائل مغايرة لمسائل القبح في الخصائص.

٢- **(ظاهرة القبح في كتاب سيبويه: دراسة وصفية تحليلية)، أحمد عبد اللاه عوض سالم البحبح، رسالة دكتوراه إشراف أ. د عبد الله صالح بابعير، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة عدن، ٢٠١١م.** وقد طبعت في دار دجلة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٦م.

وهي رسالة قيمة، فصَّلها الباحث ستة فصول:

الأول: القبح وإشكال المصطلح.

الثاني: القبح في المقدمات النحوية.

الثالث: القبح في الجملة الفعلية.

الرابع: القبح في الجملة الاسمية ونواسخها.

الخامس: القبح في المنصوبات والمجرورات.

السادس: القبح في التوابع والأساليب.

٣- (الاستعمال اللغوي القبيح: دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه)، جزاء محمد حسن مصاروة، مجلة الدراسات الإنسانية، العدد ٢٥، صيف ٢٠١٥م.

وقد تعرض الباحث في هذا البحث لمفهوم القبح عند سيبويه بوصفه مصطلحا من مصطلحات التقويم النحوي التي استخدمها للحكم على الاستعمالات اللغوية المختلفة، معتمدا على كلام سيبويه نفسه والمعاجم اللغوية، موضحا الأنواع الأربعة التي ذكرها سيبويه:

الأول: الحكم على استعمال لغوي مفترض.

الثاني: حكم على استعمال لغوي موجود.

الثالث: الحكم على أقيسة النحاة.

الرابع: الحكم على قبح التأويل النحوي.

وقد وضح في خاتمة بحثه المعايير التي احتكم إليها سيبويه عند إطلاق مصطلح القبح، وهي: كثرة المحذوفات، ونقص الجملة وعدم تمام المعنى، ومخالفة ترتيب الجملة، والحروف المختصة، ونظرية العامل.

٤- (الاستعمال اللغوي القبيح في تراكيب العربية عند المبرد: دراسة في كتابه المقتضب)، د. إسامة محمد سليم عطية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس.

ودارت حول محورين:

الأول: ما دون الفصيح من المستويات اللغوية، مثل: المحال والفاسد والباطل، اللغة الضعيفة، القليل والنادر والشاذ، المتروك من اللغات، مصطلح القبح.

الثاني: مواضع القبح في كتاب المقتضب للمبرد، وشمل ثلاثة عشر موضعا.

واضح مما سبق أن موضوع (مسائل القبح عند ابن جني في كتابه الخصائص) لم يُتعرض له من قبل.

منهج البحث وخطواته:

اتبع البحث المنهج الوصفي والتحليلي: وصف مبنيّ على عرض لمسائل القبح في كتاب الخصائص، ثم تحليلها في ضوء أقوال النحاة، معتمدا على مصادر متنوعة بتنوع هذه المسائل.

خطة البحث:

المقدمة: وفيها توضيح لطبيعة الدراسة، وأسبابها، وأهميتها، وأهدافها، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع.

التمهيد: وقد تناول مصطلح (القبح).

(متن البحث): ويشمل المسائل النحوية الآتية:

١- حذف نون (كان) رغم موالاتها بساكن.

٢- نفي كون اقتران خبر (كاد) بأنْ المصدرية قبيحا ولا مأبيا في القياس.

٣- قبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب.

٤- قبح التكرار المملول.

٥- قبح تقديم واو المعية على الفعل.

٦- تقديم الاسم المميز.

٧- قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

٨- الوقف علي الاسم المنون المنصوب.

الخاتمة: وبها أهم النتائج.

المصادر والمراجع

التمهيـــــد

من أصول النحو العربي القياس، وهو – كما يقول ابن الأنباري –: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وهو معظم أدلة النحو، والمعول عليه في غالب مسائله"(١) ، وكما قال الكسائي: (إنما النحو قياس يتبَّعْ)(٢) . ولهذا قال ابن عصفور في تعريف النحو: "إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"(٣) .

ومعلوم أنَّ للقياس أربعةَ أركان: أصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة، وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أُسنِدَ الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا، قياسا على الفاعل، فالأصل: هو الفاعل، والفرع: ما لم يسم فاعله، والحكم: هو الرفع، والعلة

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تأليف أبي البركات عبد الرحمن جمال الدين بن الأنباري المتوفى ٥٧٧هـ، قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م. ٥٧٧هـ، قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، ص: ٤٥.

(٢) قول الكسائي: (إنما النحو قياس يُتَّبَعْ) مطلع لقصيدته التي يقول فيها:

إنمـــا النحـــو قيـــاس يتبـــع ∴ وبـــه فـــي كـــل أمـــر ينتفـــع

ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، المتوفى سنة ٦٢٤هـ، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص:٢/ ٣٦٧.

(٣) المقرب، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، المتوفى ٦٦٩ هـ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، د.م، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، ص: ١/٤٥.

الجامعة: هي الإسناد، والأصل في الرفع: أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع

الذي هو ما لم يسم فاعله، بالعلة الجامعة التي هي الإسناد(١) .

ويقوم الحكم النحوي على استقراء لنصوص اللغة، وتتبع لظواهرها النحوية، ومن ثم تنقسم الأحكام النحوية إلى نوعين: كمية وكيفية أو نوعية، فأما الكمية فتتمثل في: الاطراد والشذوذ والقلة. وأما الكيفية أو النوعية فتنقسم إلى: الوجوب، والجواز، والمنع، والحسن، والقبح.

والذي يشغلنا من هذه الأحكام هو مصطلح (القبح). وهو لغة: رابع أربعة مصادرَ للفعل (قَبُحَ)، هي: القُبوح، والقُباح، والقُبوحة، وأخيرا القُبْح، وهو نقيض الحُسْن(٢) .

أما من الوجهة الاصطلاحية فنجد صاحب التعريفات يعرفه بقوله: "القبيح هو ما يكون متعلق الذم في العاجل، والعقاب في الآجل"(٣) . ويلاحظ أنه حدَّ تعريفه بالمفهوم الشرعي دون النحوي.

---

(١) الاقتراح في أصول النحو، تأليف العلامة الإمام جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، وراجعه وقدم له علاء الدين عطية، دار البيروني، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ، ص:٨١.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، حققه عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى،١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م: ٢٣/٣، ولسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ)، اعتنى بتصحيحه أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، ص: ٨/١١.

(٣) التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٢م، ص:٢٢٠.

وقد وردت مادة (ق.ب.ح) في كتاب سيبويه أكثر من ثمانين مرة دونما تعريف واضح؛ إلا في نص واحد عند تقسيمه للكلام؛ حيث قسمه خمسة أقسام من بينها القبيح مُلَمِّحا لتعريف القبح، يقول: "فمنه مستقيمٌ حسنٌ، ومُحالٌ، ومستقيمٌ كَذِبٌ، ومستقيمٌ قبيحٌ،

وما هو محالٌ كَذِبٌ، فأما المستقيمُ الحسنُ فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدا، وأما المستقيمُ الكَذِبُ فقولك: حَملت الجبلَ، وشربت ماء البحر، وأما المستقيمُ القبيحُ فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك، وأشباه هذا، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[١] .

فعبارة (وأما المستقيمُ القبيحُ فأن تضع اللفظ في غير موضعه) فيها بذور للمعنى الاصطلاحي للقبح، وواضح فيها قَصْرُه القبحَ على فساد اللفظ بصرف النظر عن المعنى. وسوف أعرض على عجالة بعض التعليقات على مفهوم القبح في كتاب سيبويه؛ حيث يرى الدكتور أحمد عبد اللاه عوض البحبح أن أغلب معاني القبح في الكتاب تدور حول المنع وعدم الجواز[٢] . ولا يُقبل هذا الاستنباط جملة؛ إذ إن سيبويه نفسه صرح بأن هناك قبيحا جائزا وقبيحا غير جائز[٣] . وقد وضع له تعريفا، يقول: " فالقبح هو: انحراف الاستعمال اللغوي في بنية لفظية أو في تركيب جملي عن العادة اللغوية الفصيحة، مما لا يكون شاذا ولا نادرا، بل ضعيفا رديئا

---

(١) الكتاب، لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، حققه وشرحه عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الكتب العلمية، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م)، ص: ١/٢٥-٢٦.

(٢) ينظر: ظاهرة القبح في كتاب سيبويه: دراسة وصفية تحليلية، د. أحمد عبد اللاه عوض البحبح، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط١، ٢٠١٦م، ص: ٣٧-٣٨.

(٣) الكتاب: ٢/١٧٧.

متسما بصفة النقص المنفرة للذوق اللغوي الفصيح؛ بسبب وضع هذا الاستعمال في غير موضعه اللغوي المناسب، وهو مع ذلك لا يعد واجبا ولا ممتنعا، إنما يدخل في مرتبة الجواز الذي تركه أولى من إتيانه؛ لكونه جوازا فيه ضعف لا جوازا على السواء"[١] . ومن جهة نظري أنه تعريف مطول يفتقر إلى الإيجاز غير المُخِلِّ.

ويرى الدكتور أسامة محمد سليم عطية أن مصطلح القبح عند سيبويه حكم أطلقه على ظواهر لغوية ضعيفة في القياس لا يطمأن إلى اعتمادها أصلا يقاس عليه[٢]. فهو بهذا يقرن القبح بالضعف.

وقد وضع الدكتور جزاء المصاروة خلاصة تفسيرية لنص سيبويه تبلور مفهوم القبح عنده، وهي أنه: "الحكم على الاستعمال اللغوي المخالف لفظا لما عرف عن العرب في كلامهم سواء أأثر ذلك على المعنى أم لم يؤثر"[٣] .

كما لخص د. المصاروة الاستعمالات اللغوية الموسومة بالقبح في كتاب سيبويه إلى أربعة أنواع:

١-الحكم على استعمال لغوي مفترض.

٢- الحكم على استعمال لغوي موجود.

---

(١) ظاهرة القبح في كتاب سيبويه:٥٤/٥٥.

(٢) الاستعمال اللغوي القبيح في تراكيب العربية عند المبرد دراسة في كتابه المقتضب، د. أسامة محمد سليم عطية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس.(بحث على الشبكة)، ص: ١٣.

(٣) الاستعمال اللغوي القبيح: دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند المبرد في كتابه المقتضب، ص: ١١٤.

٣- الحكم على أقيسة النحاة.

٤-الحكم على قبح التأويل النحوي.

ومن التعريفات المعاصرة كذلك تعريف الدكتور وليد عبد الباقي: "حكم نحوي يطلق على استعمالات افتراضية، وأخرى حقيقية وردت عن العرب، وشذت عن معايير النظم المطردة، فسلك النحاة فيها مسلك التأويل لإجازتها على قبحها"[١] .

ويرى الباحث أن تعريف الدكتور جزاء المصاروة وكذا تعريف الدكتور وليد عبد الباقي أجمع وأمنع.

والواقع أن مصطلح القبح عند ابن جني في كتابه الخصائص لم يكن بكثرته عند سيبويه، ولم يكن له كذلك تعريف واضح محدد، و كذلك لم يكن ببعيد عن معانيه التي وردت عند سيبويه في الكتاب.

(١) الأحكام النحوية بين الثبات والتحول، وليد محمد عبد الباقي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ص: ٢٥٢.

مسائل القبح في كتاب الخصائص لابن جني

١- حذف نون (كان) رغم موالاتها بساكن

- يقول ابن جني: "الحذف ضرب من الإعلال، والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحركات لقوتها، وعلى هذا قَبُح قوله:

لم يكُ الحقُّ سوى أنْ هاجَهُ ∴ رسمُ دارٍ قدْ تَعَفَّى بالسَّرَرْ

لأنه موضع يتحرك فيه الحرف في نحو قولك: لم يكن الحق. وعلة جواز هذا البيت ونحوه مما حذف فيه ما يقوى بالحركة، هي أن هذه الحركة إنما هي لالتقاء الساكنين، وأحداث التقائهما ملغاة غير معتدَّة، فكأن النون ساكنة وإن كانت لو أُقِرَّتْ لحُرِّكَتْ"(١). (انتهى)

في النص السابق نجد ابن جني يسوِّغ لحذف نون الفعل (يكنْ) حال التسكين عموما، لكنه يُقبِّحُ هذا الحذف لمجيء ساكن بعدها؛ إذ القياس إبقاؤها مع التحرك.

---

(١) الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ص: ١/٨٩-٩٠. والبيت من الرمل للشاعر الجاهلي حَسِيل/ حُسَيْلُ بن عُرْفُطَةَ، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وقد روي كذلك بـ (على) بدلا من (سوى)، وبـ (السرّر) بضم الراء. ينظر: خزانة الأدب ولب لباب كلام العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة/ ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، ص: ٤/ ٧٢، وكذلك: كتاب النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ١٩٨١م- ١٤٠١هـ، ص: ٢٩٦.

ولم يجوز قبله ابن السراج حذف نون (يك) إذا وليها ساكن، وأوجب تحريكها؛ يقول: كما لم يحذفوا حين قالوا: لم يكنِ الرجلُ لأَنَّ هذَا موضعٌ تُحَركُ فيهِ النونُ"[١] .

ومن المعلوم أن من شروط جواز حذف نون (يكنْ) مجيء متحرك بعدها لا ساكن، "إذا جُزِمَ الفعل المضارع من (كان) قيل: لم يكنْ، والأصل يكونُ، فحَذَفَ الجازمُ الضمةَ التي على النون، فالتقى ساكنان: الواوُ والنونُ؛ فحذفَ الواوَ لالتقاء الساكنين؛ فصار اللفظ: (لم يكنْ)، والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال؛ فقالوا: (لم يكُ)، وهو حذف جائز لا لازم. ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاة ساكن؛ فلا تقول: لم يكُ الرجل قائما، وإنما أجاز ذلك يونس"[٢] .

وقد علل ابن عصفور في الضرائر جواز الحذف إذا وليها متحرك بقوله: "إن العرب إنما تحذفها في الكلام إذا لم يكن بعدها ساكن، لإنها إذ ذاك تكون ساكنة – تشبه الواو في (يغزو) والياء في (يرمي) والألف في (يخشى) في السكون، وفي أنها فضل صوت وهو المد، فأجروها لذلك مجراها في الحذف للجازم" [٣]. وهو كلام وجيه.

---

(١) الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، بيروت، ١٩٨٨م، ص:٣/٣٤٣.

(٢) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، تأليف محمد عبد العزيز النجار، مكتبة ابن تيمية، مصر، د. ت، ص:١/٢٣٦-٢٣٧.

(٣) ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط١، كانون (يناير) ١٩٨٠م، ص: ١١٦.

ويرى الباحث أنه من الجائز أن يكون التقبيح هنا بسبب حذف حرف متحرك (نون يكن المكسورة لالتقاء الساكنين)، وهو حرف من أصول الكلمة قويَ بالحركة؛ خلاف كونِه ساكنا ضَعُفَ لمشابهته حروفَ اللين، كما أرى الحذف هنا واجبا للضرورة الشعرية التي لا تفتأ هي الأخرى أن تتسم بالقبح لأنها أدَّت لما ليس أصلا من كلام العرب.

ولعل هذا ما جعل ابن جني يقبح حذف النون في البيت السابق لانتفاء موطئات الحذف الجائز ما يعني مخالفته القياس.

٢- نفي كون اقتران خبر (كاد) بأنْ المصدرية قبيحا ولا مأبيا في القياس

- يقول ابن جني: "ومن ذلك استعمالك (أنْ) بعد كاد نحو: كاد زيد أنْ يقومَ، هو قليل شاذ في الاستعمال؛ وإن لم يكن قبيحًا ولا مأبيًا في القياس"[(١)] . (انتهى)

في باب (القول على الاطراد والشذوذ) يمثِّل ابن جني لما هو مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، مبينا وجوب اتباع ما سُمِع مع عدم القياس عليه، ومن هذا مجيء خبر (كاد) مقترنا بأنْ.

"والكثير في خبرها أن يتجرد من (أنْ) – لدلالتها الوضعية على قرب الخبر؛ فكأنه شروع فيه حالا لا مستقبلا– ويقل اقترانه بها، وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها ب (أنْ) مخصوص بالشعر"[(٢)] . أي أنَّ دلالة (كاد) على الحال أقرب من دلالتها على الاستقبال المُستَدل من (أنْ).

---

(١) الخصائص: ١/١٠٠.

(٢) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: ١/٢٥٩.

يقول ابن عصفور الإشبيلي في شرح جمل الزجاجي: "وأما (كاد) و(كرب) فلا يستعمل الفعل بعدهما بأن إلا ضرورة[١] ، ومن ذلك قول رؤبة: [٢]

رسمٌ عفا مِنْ بَعدِ ما قدِ انمَحَى ∴ قدْ كادَ منْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصحَا

وقد تردد بقلة كذلك هذا النمط الخبري المقترن بـ(أنْ) في بعض الأحاديث الصحيحة منها ما صح عنه – صلى الله عليه وسلم– أنه قال: "أصْدَقُ كَلِمَةٍ قالَها الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: (أَلا كُلُّ شَيءٍ ما خَلا اللَّهَ باطِلُ). وكادَ أُمَيَّةُ بنُ أبِي الصَّلْتِ أنْ يُسْلِمِ"[٣] ، وكذا قول عمر بن الخطاب فيما روي عنه – صلى الله عليه وسلم–: " ما صليتُ العصرَ حتى كادتِ الشمسُ أنْ تغيبَ"[٤] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي (٥٩٧هـ– ٦٦٩هـ)، تحقيق وضبط أنس بريوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م، ص: ١٠٧/٢.

(٢) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج، ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م)، ٣٤/٢–٣٥. وينظر كذلك: شرح المفصل، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، بيروت، عالم الكتب القاهرة، مكتبة المتنبي، ص: ٢٢١/٧. وكذلك: خزانة الأدب : ٣٧٨/٣.

(٣) الجامع الصحيح (المسند من الحديث إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه)، البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (١٩٤هـ– ٢٥٦هـ)، قام بشرحه وتصحيح تجاربه وتحقيقه محب الدين الخطيب، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه محمد فؤاد عبد الباقي، نشره وراجعه وقام بإخراجه وأشرف على طبعه قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ، وكذلك مختصر صحيح الإمام البخاري، العلامة المحدث ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد، الرياض، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م، ص: ٥٢/٣.

(٤) السابق: (كتاب صلاة الخوف، باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو)، ص: ٣٠٠/١.

ومن الممكن تفسير تعدد أنماط الخبر من حيث كثرة التجرد وقلة الاقتران والمنع والوجوب أنَّ (كاد وكرب) – وهما للمقاربة– يشبهان أفعال الترجي من جهة وأفعال الشروع من جهة أخرى؛ فمن أدخل (أنْ) على أخبارهما فتشبيها لهما بعسى – حيث يغلب اقتران خبرها بـأنْ؛ كونها تفيد الترجي، والمُترجِّي مُسْتقبِلٌ؛ فيناسبه (أنْ) لاستقبالها، ومن لم يدخلها فتشبيها لهما بـ (جعل) أي بأفعال الشروع (التي لا يجوز اقتران خبرها بـأنْ لدلالتها على الحال لا الاستقبال) من حيث إن أفعال الشروع يتضمن معناها المقاربة زيادة على الشروع في الفعل[1] . فضلا عما ذُكِرَ لآنفا من أنَّ دلالة (كاد) على الحال أقرب من دلالتها على الاستقبال المُستَدل من (أنْ).

فالقبح هنا في هذه المسألة– كما يراه ابن جني– يعني: قلة الاستعمال مع عدم مخالفته القياس.

٣- قبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب

- يقول ابن جني: "ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفًا؛ نحو قولهم: عندك مال، وعليك ديْن، وتحتك بساطان، ومعك ألفان. فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها، إلا أن مانعًا منع من ذلك حتى لا تقدمها عليها، ألا ترى أنك لو قلت: غلام لك، أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يحسن؛ لا لأن المبتدأ ليس موضعه

(١) المقرب، ابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي (٥٩٧هـ– ٦٦٩هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ص:١٥٤. وينظر كذلك: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، ص: ٢٥٨، ٢٦٣.

التقديم لكن لأمر حدث، وهو كون المبتدأ هنا نكرة؛ ألا تراه لو كان معرفة لاستمرَّ وتوجَّه تقديمه، فتقول: البساطان تحتك، والغلام لك. أفلا ترى أن ذلك إنما فسد تقديمه لما ذكرناه: من قبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب؛ ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة، كقولك: هل غلام عندك، وما بساط تحتك، فجُنِيَتِ الفائدةُ من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كونَ البساط تحته، واستفهامك عن الغلام: أهو عنده أم لا؟ "[1] . (انتهى)

يعد التناقض بين ركني الجملة الاسمية من حيث التنكير والتعريف من الأمور المنطقية؛ فالأصل في المبتدأ التعريف، وفي الخبر التنكير؛ كونَ المبتدأ محكوما عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، وكذا لأنه مسند إليه، والأصل أن يكون المسند إليه معلوما. كذا الأصل في الخبر التنكير لأنه مسند، فشابه الفعل، والفعل خال من التعريف. وبهذا يتحقق الغرض من الإخبار؛ الذي هو إفادة المخاطب بمجهول لديه، وتنزيله منزلة المتكلم في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، فمتى أفاد جاز[2] . وذلك لأن المبتدأ دائما ما يكون في حاجة إلى ما يتم معناه فالأصل ألا يكون مبهما أو مجهولا للمخاطب.

---

(١) الخصائص: ٢٩٩/١.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح العضدي (الإيضاح العضدي لأبي علي النحوي)، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، ط١، نشر دار الرشيد، المطبعة الوطنية، عمان ١٩٨٢، ص: ٣٠٥/١-٣٠٩، والإيضاح في شرح المفصل (للزمخشري)، ابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق موسى بناي العليلي، نشر وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٢م، ص: ١٨٤/١-١٨٧، وشرح جمل الزجاجي: ٣٢٢/١-٣٣٨، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق أحمد السيد أحمد، نشر المكتبة التوفيقية، القاهرة (د.ت)، ص: ٢٠٢/١-٢٠٨، ومغني اللبيب عن كتب ←←←

وقد استقبح سيبويه – مُعَوِّلا على عدم تحقق الفائدة – مجيءَ المبتدأ نكرة عموما، "فإذا ابتدأت بنكرة فقلت: رجل ذاهب، لم يحسن حتى تعرِّف هذه النكرة وتوضِّحها، كأن تقول: رجل من بني فلان ذاهب، فقولك (من بني فلان) وضَّحت النكرة (رجل) وجعلتها مفيدة، فقَرُبَت بذلك من المعرفة التي هي أصل الابتداء، فإن لم تكن النكرة مفيدة ضعف الابتداء بها، وكان قبيحا أن تقول: قائم زيد، فتجعل (قائم) مبتدأ"(١) .

وفي النص السابق (في صدر المسألة) – وهي من تمثيلات ابن جني في باب (نقض المراتب إذا عرض هناك عارض)– نجده يتعرض لمسألة تقديم المبتدأ نكرة في الواجب (الإثبات المطلق)(٢) . وهو يعلل قبح التقديم في هذه الحال قبحا يؤدي

←←←

الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت ٦٧١هـ)، حققه وشرحه عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص: ٧٥/١.

٦٠٨/٢–٦١٥، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، نشر المكتبة التوفيقية، القاهرة (د.ت)١، ص/٣٨٠–٣٨٤، وشرح على ألفية بن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، نور الدين أبو الحسن الأشموني (ت٩٢٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، نشر مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٣٩– ١٩٤٤م، ص: ٢٦٨/١–٢٨١.

(١) ظاهرة القبح في كتاب : دراسة وصفية تحليلية، د. أحمد عبد اللاه عوض البحبح، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط١، ٢٠١٦م، ص: ٢٨٧–٢٨٨، وينظر كذلك: كتاب ، لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، حققه وشرحه عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الكتب العلمية، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، (١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م)، ص: ٣٢٨/١–٣٢٩، ١٢٧/٢.

(٢) ويقصد به ما لم يكن نفيا ولا شبه نفي كالاستفهام وغيره.

إلى الفساد على – حد قوله – بسبب كون المبتدأ نكرة وعدم تحقق الفائدة المرجوَّة والتي لا تتحقق إلا بتقديم المعرفة، يقول: " ولو أخبرت عن النكرة في الإيجاب مُقَدَّمَة فقلت: رجل عندك كنت قد أخبرت عن منكور لا يعرف، وإنما ينبغي أن تقدم المعرفة ثم تخبر عنها بخبر يستفاد منه معنى منكور، نحو زيد عندك ومحمد منطلق"(١) . فتحقق الفائدة مناط أمر واجب متى تحقق ساغ الابتداء؛ سواء أكان المبتدأ معرفة أم نكرة– مخصصة كانت أم لم تكن–

ونجده في موضع آخر (باب إصلاح اللفظ) يعد تأخير المبتدأ في هذه الحالة إنما هو من قبيل إصلاح اللفظ، وأن انتقاض المراتب بوجه عام لا يكون إلا لأمر حادث. يقول: " ومن ذلك أيضا قولهم: لك مال، وعليك دَيْن، فالمال والدَّيْن هنا مبتدآن، وما قبلهما خبر عنهما، إلا أنك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدَّر لهما لم يجز؛ لقُبْحِ الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما جفا ذلك في اللفظ أخَّروا المبتدأ وقدَّموا الخبر، وكان ذلك سهلا عليهم، ومُصلحا لما فسد عندهم. وإنما كان تأخُّره مستحسنا من قِبَل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة؛ فلذلك صلح به اللفظ، وإن كنا قد أحطنا علما بأنه في المعنى مبتدأ"(٢) .

فالقرينة الشكلية والموضعية للخبر هيأت لتقبُّل المبتدأ النكرة الذي شغل مكانه ليكون عنصرا يصحُّ أن يُخبر عنه، وهذا الحرص الواضح من ابن جني على هذا الإصلاح وإدراكه التام للبنية السطحية والبنية العميقة للكلام يعكسان وعيه الشديد للدور الوظيفي الإعلامي للغة وغيره من الأدوار.

ومن هنا نجد أن مصطلح القبح في هذه المسألة عند ابن جني إنما يعني الفساد.

---

(١) الخصائص: ٢٩٩/١–٣٠٠.

(٢) الخصائص: ٣١٧/١. (باب في إصلاح اللفظ).

٤- قبـح التكرار المملـول

• يقول ابن جني: "وأما وجه الاستخفاف: فلأنك إذا قلت: العَبَيْثَرَان شَمِمْتُه[١]، فجعلت موضع التسعة واحدًا، كان أمثل من أن تعيد التسعة كلها فتقول: العَبَيْثَرَان شَمِمْتُ العَبَيْثَرَان. نعم، وينضاف إلى الطول قبح التكرار المملول. وكذلك ما تحته من العدد الثماني والسباعي فما تحتهما، هو على كل حال أكثر من الواحد"[٢] . (انتهى)

في الفقرة السابقة يتحدث ابن جني عن وظيفتين من وظائف الضمائر؛ أولاهما الخفة أو الاختصار؛ لأن الضمير أقل عددا من الاسم العائد عليه، وثانيتهما تحاشي التكرار الذي يؤدي إلى الملل – على حد تعبير ابن جني–.

والضمير أو المضمر بمعنى. لكنَّ ابن جني أكثر من استعمال المصطلح الأول في خصائصه[٣] ؛ على حين أكثر سيبويه في الكتاب من استخدام المضمر على حساب الضمير[٤] .

والضمير هو أحد أنواع المبهمات؛ مثل أسماء الإشارة، والاسم الموصول...، وقد عرفه الخليل بقوله: "الضمر من الهُزال... والفعل: ضَمَرَ يَضْمُرُ ضُمورا فهو

---

(١) الخصائص: ٢٩٩/١. والعبيثران ج عبيثرانة، وهو نبات طيب الرائحة، من نبات البادية، تفتح فيه الثاء وتضم.

(٢) الخصائص: ١٩٣/٢.(باب خلع الأدلة).

(٣) حيث بلغت النسبة: (٨٨: ٣٤) بناء على إحصاء أجراه الباحث بموقع الموسوعة الشاملة https://shamela.ws/book/9986 .

(٤) ينظر: ظاهرة القبح في كتاب سيبويه: ١٦٣.

ضامر... والضمير: الذي تضمره في قلبك"[١] . وهو تعريف أقرب للغة منه للاصطلاح.

ولم نجد عند سيبويه تعريفا محددا له، وإنما ذكر ما أضمر من الأفعال والصفات في فصول متفرقة، وعد ضمائر الغيبة من المبهمات[٢] .

وقد عد ابن السرَّاج الضمائر من باب الكنايات؛ فسماها حينا كناية وحينا مضمرات وحينا آخر ضمائر[٣] .

وبوجه عام الضمير والمضمر مصطلحان بصريان؛ أما الكناية أو الاسم المكني فمصطلحان كوفيان[٤] ولا يفرقون بينها. والبصريون يعدون المضمرات نوعا من الكنايات؛ فكل مضمر مكني وليس كل مكني مضمرا[٥] .

---

(١) العين، أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس (د.ت) و(د.ط)، ص: ٤١/٧، باب الضاد مادة (ضمر). كذلك تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تقديم بقلم :عبد السلام هارون، دار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م، ص: ٣٦/١٢-٣٧.

(٢) ينظر: الكتاب: ٧٧/٢-٧٨.

(٣) ينظر: الأصول: ١١٥/٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، (١٤١٨هـ- ١٤٢٢هـ/ ١٩٩٧م-٢٠٠٢م)، ص: ١٢٨/٢. وكذلك: همع الهوامع:١٩٤/١.

(٥) ينظر: شرح للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، صححه وعلق عليه مشيخة الأزهر، الطباعة المنيرية، مصر (د.ت) و(د.ط)، ص: ٨٤/٣ .

ويعـد تعريـف أبـي القاسـم السـهيلي للضـمير أوضـح تعريـف لـه بمعنـاه الاصطلاحي؛ حيث يقول: "إذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره أومأ المتكلم إليه بأدنى لفظ، ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدُّم ذكره، فإذا أضمره في نفسه– أي: أخفاه – ودل المخاطب عليه بلفظة مصطلح عليها سميت تلك اللفظة اسما مضمرا؛ لأنها عبارة عن الاسم الذي أُضمر استغناء عن لفظ ظاهر"[(١)] . وفيه يشير من طرف خفي إلى دور الضمير في عدم الإطالة وتجنب التكرار، وهي المسألة التي عدها ابن جني في نصه المتصدر من القبح المملول.

ولعل ما حمل ابن جني على استخدام هذا الوصف (القبح المملول) هو التنافي الواضح بين التكرار وغرض رئيس من أغراض إحلال الضمائر محل المظهرات ألا وهو الإيجاز، فضلا عن تحاشي الالتباس، يقول ابن جني: "ذلك أن الأسماء المضمرة إنما رُغِب فيها وفُزِع إليها طلبًا للخفة بها بعد زوال الشك بمكانها، وذلك أنك لو قلت: زيد ضرب زيدًا، فجئت بعائده مظهرًا مثله، لكان في ذلك إلباس واستثقال. أما الإلباس فلأنك إذا قلت: (زيد ضربت زيدًا)، لم تأمن أن يُظَنَّ أن زيدًا الثاني غير الأول، وأن عائد الأول متوقع مترقَّب. فإذا قلت: (زيد ضربته) عُلِمَ بالمضمر أن الضرب إنما وقع بزيد المذكور لا محالة، وزال تعلق القلب لأجله وسببه. وإنما كان كذلك لأنّ المظهر يرتجل، فلو قلت: زيد ضربت زيدًا لجاز أن يتوقّع تمام الكلام، وأن يظنَّ أن الثاني غير الأول، كما تقول: زيد ضربت عمرًا، فيتوقع أن تقول: في داره أو معه أو لأجله. فإذا قلت: زيد ضربته، قطعت بالضمير سبب الإشكال من حيث كان المظهر يرتجل،

---

(١) نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م، ص: ١٧٠.

والمضمر تابع غير مرتجل في أكثر اللغة. فهذا وجه كراهية الإشكال"[١] . وهو بهذا يزيل دواعي ضعف التركيب، ويؤكد دور الضمير في إحداث التماسك النصي وتحقيق الترابط بين اللفظ والمعنى المراد؛- فضلا عن الإيجاز وإزالة الالتباس.

وقد تحدث عن هذا المعنى بقوله: "لأنك لو قلت: ما زيدٌ منطلقا زيدٌ، لم يكن حدَّ الكلام، وكان هاهنا ضعيفا، ولم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقا هو؛ لأنك قد استغنيت عن إظهاره، وإنما ينبغي لك أن تضمره. ألا ترى أنك لو قلت: ما زيدٌ منطلقا أبو زيدٍ، لم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقا أبوه؛ لأنك قد استغنيت عن الإظهار، فلما كان كذلك أُجْرِيَ مَجْرى الأجنبيِّ، واستؤنِفَ على حاله حيث كان هذا ضعيفا فيه"[٢] ، وقد استشهد ببعض الشواهد الشعرية مثل قول سوادة ابن عدي:[٣]

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ ∴ نغَّصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا

وقول النابغة الجعدي: [٤]

إذا الوحشُ ضمَّ الوحشَ في ظُلُلاتها ∴ سواقطُ من حر وقد كانَ أظهرا

---

(١) الخصائص: ١٩٣/٢ .

(٢) الكتاب: ٦٢/١ .

(٣) السابق نفسه، والبيت من الخفيف، وهو منسوب لسوادة بن عدي ولأبيه عدي بن زيد، ينظر: شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن المرزبان السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، حققه محمد الريح هاشم، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م، ص: ١١٤. وفي خزانة الأدب: ٣٨١/١، وكذا الخصائص: ٣/ ٥٣.

(٤) الكتاب: ٦٣/١ . والحماسة البصرية، صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (ت ٦٥٦هـ)، حققه وشرحه ودرسه عادل سليمان جمال، القاهرة، مكتبة الخانجي/ ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ص: ٢٢/١.

استشـهد بهمـا سـيبويه علـى إعـادة الظـاهر مكـان المضـمر، وفيـه قـبح؛ إذ كـان تكريـره فـي جملـة واحـدة، لأنـه يسـتغني بعضـها عـن بعـض، فـلا يكـاد يجـوز إلا فـي ضرورة[١] .

وينبغي القول إن ابن جني جعل السياق مناط الحسن أو القبح، يقول: "إنما يعاد لفظ الأول في مواضع التعظيم والتفخيم؛ فما كان له مسوغ لمجيئه فحَسَنٌ وإلا فقبيحٌ، هذا إذا وقع التكرار في الجملة الواحدة "[٢] .

فوجود مسوغ للتكرار يدخله في نطاق الحسن، أما عدم وجود مسوغ ولا فائدة فحينئذ يصبح لغوا من القول ويدخله في نطاق القبح، ويروى أن الأصمعي لما سمع قول الشاعر: [٣]

فما للنوى؟ جدَّ النوى قطعَ النوى ∴ كذاك النوى قطَّاعة لوِصالِ

قال: لو سلط الله – تعالى – على هذا البيت شاة، فأكلت هذا النوى كله[٤] . فالبيت بما فيه من تكرار ذكر النوى أحضر في المخيلة نوى التمر والبلح وهو مما تأكله الشاء.

وأخيرا فإن ابن جني أراد بالقبح هنا في هذه المسألة مخالفةَ طبيعة اللغة في أصل مهم من أصولها ألا وهو الوضوح وعدم اللبس .

---

(١) ينظر: شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، حققه زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٧٤م، ٦٧ص: –٦٨، وخزانة الأدب: ١/ ٣٦٦.

(٢) الخصائص: ٥٤/٣ . فإن كان في جملتين فجائز كثير وإن اتصلتا، ينظر: شرح الرضي: ٢٥٧/٢.

(٣) البيت من الطويل، ولا يعلم قائله.

(٤) ينظر: سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٠٣. وينظر كذلك: الشعر والشعراء، عبد الله بن مسلم الدينوري (ابن قتيبة)، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م، ص: ٢٢٩/١.

٥- قبح تقديم واو المعية على الفعل

• يقول ابن جني: "ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل؛ نحو قولك: والطيالسةَ جاءَ البردُ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة؛ ألا تراك لا تستعملها إلّا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه؛ نحو: جاء البردُ والطيالسةَ. ولو شئت لرفعت الطيالسةَ عطفًا على البرد. وكذلك: لو تُرِكْتَ والأسدَ لأكلَكَ، يجوز أن ترفع الأسدَ عطفًا على التاء. ولهذا لم يُجِزْ أبو الحسن: جئتُكَ وطلوعَ الشمسِ، أي مع طلوع الشمس؛ لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول: أتيتُكَ وطلوعُ الشمس لم يَجُزْ؛ لأن طلوعَ الشمس لا يصح إتيانُه لك. فلما ساوَقَتْ حرفَ العطف قَبُحَ والطيالسةَ جاء البردُ، كما قبحَ وزيدٌ قام عمرو، لكنَّه يجوز جاء والطيالسةَ البردُ؛ كما تقول: ضربْتُ وزيدًا عمرًا؛ قال: [١]

جمعــتَ وفُحشًــا غيبــةً ونميمــةً ∴ ثلاثَ خصالٍ لستَ عنها بمُرْعَوِي"[٢]

(انتهى)

لا يجوِّز ابن جني تقديم المفعول معه على الفعل والمُصاحِب ويعدُّه من القبح بمكان، على حين نجده يجوِّز توسطه بين الفعل والمصاحب. ويعلل هذا القبح بأن

---

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم. ينظر: خزانة الأدب: ١٣٠/٣، وكذلك: شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك لأبي محمد بن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص: ٣٤٤/١، وكذلك: همع الهوامع: ٢٢٠/١.

(٢) الخصائص: ٣٨٣/٢ .

واو المعية هذه إنما هي في الأصل عاطفة، فكما لا يجوز أن يتقدم حرف العطف ومعطوفه على المعطوف عليه لا يجوز كذلك في باب المفعول معه، وعدَّه ضرورة.

فمذهب ابن جني أن هذه الواو عاطفة في الأصل وهو كذلك مذهب الجمهور، والأخفش، وأبي علي الفارسي، وغيرهم؛ لذا لا يجوز نحو: ضحكتُ وطلوعَ الشمس لعدم صحة العطف(١) .

وقد أنكر ابن مالك قول ابن جني أن تكون واو المعية لغير العطف؛ حيث يقول: "وذكر ابن خروف أن أبا الفتح بن جني قال: إن العرب لم تستعمل الواو بمعنى مع إلا في موضع يصح أن تقع فيه عاطفة، وهو بالإنكار حقيق، فإن العرب استعملت الواو بمعنى (مع) في مواضع لا يصلح فيها العطف وفي مواضع يصلح فيها. والمواضع التي لا يصلح فيها العطف على ضربين: أحدهما تُرِكَ فيه العطف لفظا ومعنى، والثاني استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ، كاستعمال النعت على الجوار، فمن الأول قولهم: استوى الماء والخشبة، وما زلت أسير والنيل. ومنه قول الشاعر في وصف رجل مات معانق امرأة لقيها بعد فراق:

فكـان وإياهـا كحـرّان لـم يُفـقْ ∴ عـن المـاءِ إذ لاقـاهُ حتـى تقـدّدا

ومن الثاني قولهم أنت أعلم ومالُكَ، أي أنت أعلم مع مالك كيف تدبره، ومالك معطوف في اللفظ ولا يجوز رفعه على القطع وإضمار الخبر، لأن المال لا يخبر عنه

---

(١) ينظر: المسائل البصريات، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي ، تحقيق محمد الشاطر، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ص: ٢٣١/١، وكذلك الخصائص: ٣١٣/١، ٣٨٣/٢ ، وشرح المفصل: ٤٣٩/٤-٤٤٠.

بأعلم. وشرط عطف المبتدأ المضمر خبره أن يكون خبره مثل خبر المعطوف عليه"[١].

وقد ذبَّ الشاطبي عن ابن جني بأن كلامه يدل على امتناعه في غير الشعر[٢]. وسيأتي تعليقي بعد قليل إن شاء.

وجدير بالذكر أن ابن جني أورد هذه المسألة في كتابه (سر صناعة الإعراب) حيث قال: "أما الواو مع المفعول معه في نحو: "قمتُ وزيدا" فجارية مجرى حروف العطف. الدلالة على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى (مع) إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قمت وزيدا، أي مع زيد، قد كان يجوز أن تقول فيه: قمت وزيدٌ، فتعطف زيدا على ضمير الفاعل. وكذلك قولهم: لو تَركت الناقةَ وفصيلَها لرضعها. وقد كان يجوز لك أن تعطف فتقول: "وفصيلُها"، وكذلك قولهم: "جاء البردُ والطيالسةَ" وقد كان يجوز أن تقول" والطيالسةُ" فترفع على العطف"[٣].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيانيّ الأندلسي (ت ٦٠٠ هـ -٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١ ،١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ص: ٢/٢٥١ – ٢٥٢. والبيت من الطويل، وهو لكعب بن جعيل، ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ((لأربعة آلاف شاهد شعري))، محمد بن محمد بن حسن شُرَاب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م، ص: ٢/٢٨، والكتاب: ١٥٠.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية، الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، ص: ٣/ ٣٢٥-٣٢٦.

(٣) سر صناعة الإعراب، إمام العربية أبو الفتح عثمان ابن جني (٣٢٩هـ)، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط٢، ١٩٩٣م، ص: ١/١٢٧

وقد خطَّأ أحد الباحثين ابنَ جني، وعد كلامه منتقضا من ثلاث جهات: الأولى: عدم سماع أمثلة ابن جني إلا بالنصب، والثانية: فساد المعنى والقصد – على حد قوله– لو قيلت بالعطف، والثالثة: عد ابن جني الواو عاطفة لا جارة[١] .

ويُرَدُّ على الباحث بأن افتراض ابن جني لهذه الأمثلة بالعطف لم يكن إلا من قبيل التوضيح والشرح المُتَّبَعَيْنِ في منهجه التعليمي في بعض مؤلفاته، ولا يقدح في صحتها لو قيلت، هذا من حيث الجهة الأولى. أما من حيث الجهتين الثانية والثالثة فهذا يحتم أن نتوقف عند المقصود بـ(العطف) الذي عناه ابن جني؛ فالعطف هنا لا يعني التشريك في الحكم– ولا أقول الجمع الذي يعني الاشتراك حكما وزمنا–؛ وإنما هو من قبيل العطف الناقص – كما يسميه الدكتور أحمد عبد الستار الجواري– وهو ما يعني مجرد المقارنة والمصاحبة[٢]. "فقولك: جاء البردُ والطيالسةَ، أي: مقترنا بالطيالسةِ"[٣]. وبعبارة أخرى فإن واو العطف تفيد التشريكَ في الحكم دون اشتراط الاقتران بالزمان؛ في حين تعني المصاحبة مزامنةَ ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد[٤]. فمثلا عندما نقول: جاء زيدٌ وخالدٌ برفع (خالد) فهذا يعني أن كليهما جاء

---

(١) ينظر: المفعول معه بين النظرية والاستعمال، إعداد ناجح جميل صوافطة، إشراف أ. د محمود مغالسة، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، آب ٢٠٠٤م، ص: ١٨–١٩.

(٢) ينظر: نحو التيسير، د. أحمد عبد الستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص: ٨٨،٨٦.

(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩م، ص: ٣٦١/٢.

(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب (مرجع سابق): ٣٦/٢، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، ط٢، ٢٠٠٣م، ص: ٢٠٥/٢.

بغض النظر عن الترتيب بينهما أو التقيد بزمان واحد؛ أما إذا قلنا: جاء زيدٌ وخالدا (بنصب خالد) فهذا يعني مجيئهما في وقت واحد.

أما من حيث كون الواو غير جارة فهو أمر واضح، وقد فنَّده ابن جني عند حديثه عن مفارقة (الواو وإلَّا) لحروف الجر[١].

إذن مراد ابن جني بالقبح في هذه المسألة هو عدم الجواز.

٦- تقديم الاسم المميز حتى وإن كان الناصبه فعلا متصرفا

- يقول ابن جني: "ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصبُهُ فعلًا متصرفًا، فلا نجيز شحمًا تفقأتُ، ولا عرقًا تصببتُ. فأما ما أنشده أبو عثمان، وتلاه فيه أبو العباس من قول المُخبَّل: [٢]

أتهجرُ ليلى للفراقِ حبيبَها ∴ وما كان نفسًا بالفراقِ تطيبُ

فتقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضًا: [٣]

وما كان نفسي بالفراقِ تطيبُ

فرواية برواية، والقياس من بعدُ حاكمٌ. وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى؛ ألا ترى أن أصل الكلام: تصبب عرقي، وتفقأ شحمي، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٢٦/١.

(٢) البيت من الطويل، وينسب البيت إلى المخبل السعدي ربيع بن ربيعة بن مالك، وكذا إلى أعشى همدان واسمه عبد الرحمن بن عبد الله. وهو من شواهد المقتضب، ص: ٣٦/٣-٣٧.

(٣) الزجاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن تلميذ الزجاج، وأبو إسحاق هو الزجاج إبراهيم بن السريّ.

لي، فخرج الفاعل في الأصل مميزًا، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل"[١] . (انتهى)

يستقبح ابن جني تقديم الاسم المميز على ناصبه إذا كان عامله فعلا متصرفا، وهذا حال كون التمييز محولا عن الفاعل استصحابا لأصله؛ مثلما لا يجوز تقدُّم الفاعل على عامله – عند البصريين–، وردَّ قول المُخَبَّل برواية أخرى للبيت.

ومن المعلوم وجوب تأخير التمييز على عامله الفعل الجامد كما في تمييز فاعل (نعم) أو (بئس) المستتر وجوبا، أو مفعول فعل التعجب (أفعل) و(أفعل بـ)، كما في قولك: نعم رجلا زيدٌ، وبئس عدوا الكافر، وما أجملها فتاةً!، وما أجمل هندا فتاةً!، وأكرم بخالد رجلا![٢] .

والمنع مذهب سيبويه[٣] ؛ "لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا في الأصل، وقد حُوِّلَ الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقُّه من وجوب التأخير، لما فيه من الإخلال بالأصل"[٤] .

ويعلل ابن الحاجب منع التقديم؛ حيث إنه يخرجه عن حقيقة التمييز ألا وهي التفسير، والتفسير لا يكون إلا لمفسَّر، والمفسَّر لابد أن يكون مقدما على التفسير ففي تقديمه إخراج له عن حقيقته[٥] .

---

(١) الخصائص: ٣٨٤/٢.

(٢) ينظر: التمييز فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، دار جرير للنشر والتوزيع، د.ن، د.ت، ص:٧٧/٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٠٥/١.

(٤) شرح التصريح على التوضيح: ٤٠٠/١.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني (٥٧٠هـ- ٦٤٦هـ)، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م، ص: ٣٥٦/١.

وقد أجاز تقديمه قياسا المازني والمبرد[١] ، والكسائي[٢] ، وابن مالك[٣] مستشهدين ببيت المخبل الذي رده ابن جني آنفا، شرط أن يكون العامل فعلا.

ويرى الباحث أن كلام ابن جني ومن قبله سيبويه أكثر وجاهة من ناحية القياس، وأن رأي المازني والمبرد ومن شايعهم إنما هو من قبيل التوسع في اللغة، كما أنه يتفق وجوازَ تقدُّم الفاعل على فعله في المعنى لا الإعراب.

وخلاصة رأي ابن جني في هذه المسألة أن القبح هنا يعني عدم الجواز.

٧- الفصل بين المضاف والمضاف إليه

- يقول ابن جني: "وأما الفروق والفصول فمعلومة المواقع أيضا. فمن قبيحها الفرقُ بين المضاف والمضاف إليه، والفصلُ بين الفعل والفاعل بالأجنبيّ، وهو دون الأول، ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف نحو قولك: كان فيك زيد راغبًا، وقُبحُ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ نحو قول الفرزدق: [٤]

---

(١) المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م، ص: ٣٦/٣.

(٢) شرح المفصل: ٧٤/٢.

(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم هريدي، طبع في جامعة أم القرى، الناشر دار المأمون للتراث، الطبعة ١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ص: ٧٧٦/٢.

(٤) الخصائص: ٣٩٠/٢، والبيت من الوافر، وهو من قصيدة غزلية يمدح فيها الوليد بن عبد الملك. وقد ذكر أنه زاره طيف محبوبته في المنام. ينظر: ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م، ص: ٢٤٨.

فلمّـا للصـلاةِ دعـا المنـادي ∴ نهضـتُ وكنـتُ منهـا فـي غـرورِ

(انتهى)

حيث فصل بين الظرف (لمَّا) والجملة التي أضيفت إليه (دعا المنادي) بالجار والمجرور (للصلاة).

والأصل في المتضايفين ألا يفصل بينهما؛ لأنهما كالشيء الواحد الذي لا يفصل بين أجزائه، فالمضاف إليه من تمام المضاف يتنزل منه منزلة الجزء؛ لأنه واقع موقع تنوين المضاف، قائم مقامه، معاقب له، فإذا كان الفصل بين التنوين والمنون محظورا، فكذلك الأمر بين المتضايفين(١) .

وقد عُرِّفَتِ الإضافة إلى الجملة بأنها: "إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه"(٢) .

فكلمة (غيره) تعم المفرد والجملة. و(لمَّا) في أحد وجوهها الثلاث اسم بمعنى (حين) تقتضي جملتين ارتبط وجود ثانيتهما بوجود أولاهما ابتداء(٣)؛ وهو ما يعني

---

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش:٣/١٩-٢٠، وكذا: المقاصد الشافية، للشاطبي: ٤/١٧٣.

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٤، وكذا شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق حنا الفاخوري، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٨هـ، ص: ٣٤٩.

(٣) الوجهان الآخران هما: (لمَّا) النافية الجازمة التي تدخل على المضارع وتجزمه لفظا وتقلب إثباته نفيا في الماضي، و(لمَّا) الاستثنائية التي تدخل على الجملة الاسمية، نحو قوله – تعالى-: "إن كلُ نفس لما عليها حافظ". في قراءة تشديد (لمَّا) {الطارق: ٤}، وتدخل كذلك على الماضي لفظا لا معنى؛ نحو: (أنشدك الله لما فعلت) أي: ما أسألك إلا فعلك. (ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٨٢- وكذا شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣/٥٧٧).

أنها تفيد الشرط في الماضي على النقيض من (لو) الامتناعية التي انتفت ثانيتهما بانتفاء أولاهما. فمعنى (لمَّا جئتني أكرمتك) أن إكرامي لك هو مضمون جواب (لما) قد تحقق في الزمن الماضي بسبب مضمون وجود الشرط وهو المجيء[١] .

وقد قبَّح سيبويه الفصل – بغير الظرف والجار والمجرور – بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام، يقول: "قَبُحَ أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه "[٢] .

وقد وافقه جمهور البصريين؛ واتفقوا معه على جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور[٣] .

غير أن ابن جني يقبح – في غير الضرورة– كذلك الفصل بالجار والمجرور والظرف كما سلف، ويقول في موضع آخر: " والفصل بين المضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير؛ لكنه من ضرورة الشاعر. فمن ذلك قول ذي الرمة:

كأنَّ أصواتَ منْ إيغالِهِنَّ بنا ∴ أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ

أي: كأن أصوات أواخر المَيْس من إيغالهن بنا أصوات الفراريج[٤] .

ولعل ما حمل ابن جني على التقبيح في هذه المسألة ما ذكره في ثنايا حديثه المطول عن الفصل بين المتلازمين؛ حيث ما فتئ يرسخ لمبدأ هام يضبط مسألة

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٦٧-٣٧٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/٢٨٠.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/٣٧٦، والأصول في النحو لابن السراج: ٢/٢٢٦-٢٢٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨/١٢٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٣٣٠.

(٤) الخصائص: ٢/٤٠٤-٤٠٥، والبيت من البسيط.

الفصل بين عناصر الجملة، موليا قرينتي التضام والرتبة أولوية بالغة يترتب على الالتزام بهما ما ينأى بهما عن القبح حيث يقول: "وعلى الجملة فكلَّما ازداد الجزءان اتصالًا قَوِيَ قُبْحُ الفصل بينهما"(١) . وهو يعكس وعيه التام بالأسس اللفظية والمعنوية والجمالية للتماسك النصي التي تجعل من النص كتلة واحدة مترابطة.

غير أن الباحث يوافق رأي ابن هشام – ومن قبله سيبويه وجمهور البصريين– في جواز الفصل بالجار والمجرور والظرف في السعة لا في الضرورة فقط؛ لأنهما يُتَوَسَّعُ فيهما ما لا يتوسع في غيرهما(٢).

٨- الوقف علي الاسم المنون المنصوب بالنون

- يقول ابن جني: "وعليه قال أهل هذه اللغة في الوقف: رأيت فَرَحْ. ولم يحكِ سيبويه هذه اللغة، لكن حكاها الجماعة: أبو الحسن، وأبو عبيدة، وقطرب، وأكثر الكوفيين، فعلى هذه اللغة يكون قوله: (٣)

---

(١) الخصائص: ٣٩٠/٢.

(٢) وقد فصَّل ابن هشام هذه المسألة تفصيلا رائعا. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، حققه محمود مصطفى حلاوي، وأحمد سليم الحمصي، بيروت، دار أحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، ط١، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م، ص: ١٧٧:١٨٥/٣ – ١٩٢:١٩٥.

(٣) الأصل (بعضا)، والبيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج من مطلع قصيدة يمدح فيها تميما وسعدا ونفسه، انظر شرح ديوان رؤبة بن العجاج، عالم لغوي قديم، تحقيق عبد الوهاب عوض الله، مراجعة الدكتور محمد حسن عبد العزيز، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م، ص: ٣/٢، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب لابن جني: ٤٩٣/٢، والخصائص: ٩٨/٢، وتوضيح ←←←

فمطلتْ بعضًا، وأدتْ بعضن

إنما نونه نون الإنشاد لا نون الصرف، ألا ترى أن صاحب هذه اللغة إنما يقف على حرف الإعراب ساكنًا فيقول: رأيت زيدْ كالمرفوع والمجرور، هذا هو الظاهر من الأمر. فإن قلت: فهل تجيز أن يكون قوله: وأدت بعضًا، تنوينه تنوين الصرف لا تنوين الإنشاد، ...، فإن هذا وإن كان ضربًا من ضروب المطالبة فإنه يبعد، وذلك أنه لم يمر بنا عن أحد من العرب أنه يقف في غير الإنشاد على تنوين الصرف، فيقول في غير قافية الشعر: رأيت جعفرنْ، ولا كلمت سعيدنْ، فيقف بالنون. فإذا لم يجئ مثله قبح حمله عليه، فوجب حمل قوله: وأدت بعضن على أنه تنوين الإنشاد على ما تقدَّم من قوله:

ولا تبقي خمور الأندرينْ[1]

وأقلِّي اللوم عاذل والعتابنْ[2]

←←←

المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)- شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، ص: ٦٧٨/٢.

(١) الأصل (الأندرينا)، وهو عجز مطلع معلقة عمرو بن كلثوم، وصدره:

ألا هبي بصحنك فاصبحينا

ينظر: ديوان عمرو بن كلثوم، جمعه وشرحه وحققه الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ص: ٦٤.

(٢) الأصل (العتابا)، وهو صدر لمطلع قصيدة جرير التي يهجو فيها الراعي النميري، وعجزه:

وقولي إن أصبتُ لقد أصابن (با)

←←←

وما هاج أحزانًا وشجوًا قد شجنْ[1]"[2] .

(انتهى)

يتكلم ابن جني عن الوقف على الاسم المنون، ويخلص إلى أن الوقوف عليه بالنون لا يكون إلا في الشعر؛ ومن ثم عد تنوين (بعضن) في بيت العجاج السابق تنوين إنشاد لا تنوين صرف.

والثابت أن في الوقوف على الاسم المنون ثلاثَ لغات:

الأولى: وهي الفصحى، أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة، كقولك: رأيت زيدًا، وهذا زيدْ، ومررت بزيدْ. والثانية: أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا، وذكر ذلك أبو الحسن وقطرب وأبو عبيد والكوفيون، ونسبها المصنف إلى ربيعة. قال في الإفصاح: والجماعة يرون أن هذا مما جاء في الشعر، ولا يجوز في الكلام.

والثالثة: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة، وواوا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، ونسبها المصنف إلى الأزد، وقيده غيره بأزد السراة. وادعى أبو عثمان

←←←

ينظر: ديوان جرير، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، شرح محمد بن حبيب، دار المعارف، مصر، سلسلة الذخائر (٤٣)، ط٣، ص:٨١٣/١.

(١) الأصل (شجا)، وقد روي البيت بزيادة (بل) في أوله، ولا يحفظ زيادة (بل) إلا في هذا البيت، والبيت في ديوان ابن العجاج: ١٣/٢، وكذا شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ٣٠٢/٢، وكذا ضرائر الشعر: ٧٣

(٢) الخصائص: ٩٧/٢ وما بعدها.

أنها لغة قوم من أهل اليمن ليسوا فصحاء واقتصر هنا على الفصحاء[١] .

وبالعودة إلى كلام ابن جني نجده خرَّج قول رؤبة الآنف ذكره: [٢]

فمطلتْ بعضًا، وأدتْ بعضن (ضا)

على أن تنوين (بعضنْ) أنما هو تنوين إنشاد لا صرف، مشبها إيّاه بتنوين (الأندرينْ)، و(شجنْ)، وقد قبَّح حمله على المنون تنوين صرف لعدم مجيء مثال له في غير الشعر، لذا حمله على تنوين الإنشاد لوجود أمثلة له، ولعل هذا يبرز ملمحا مهما من ملامح منهجه في التقبيح.

(١) ينظر: الكتاب: ٢/٢٨٠. كذا: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/١٤٦٩.

(٢) سبق تخريجه.

الخلاصــة وأهــم النتائــج

- إن مصطلح القبح عند ابن جني في كتابه الخصائص لم يكن بكثرته عند سيبويه، ولم يكن له كذلك تعريف واضح محدد، وكذلك لم يكن ببعيد عن معانيه التي وردت عند سيبويه في الكتاب.
- وردت مادة (ق.ب.ح) في البحث في ثماني مسائل:

- حذف نون (كان) رغم موالاتها بساكن.
- نفي كون اقتران خبر (كاد) بأنْ المصدرية قبيحا ولا مأبيا في القياس.
- قبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب.
- قبح التكرار المملول.
- قبح تقديم واو المعية على الفعل.
- تقديم الاسم المميز.
- قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه.
- الوقف على الاسم المنون المنصوب.

- من مسائل القبح التي وافق فيها ابن جني سيبويه المسألة الثالثة، والرابعة، والسادسة.
- من المسائل التي خالف فيها ابن جني المسألة السابعة؛ حيث أجاز سيبويه الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور في السعة، وهو ما استقبحه ابن جني وأجازه في الضرورة.
- دارت معاني القبح في المسائل السابقة حول: مخالفة القياس، وقلة الاستعمال مع عدم مخالفة القياس، والفساد، ومخالفة طبيعة اللغة في أصل مهم من أصولها ألا وهو الوضوح وعدم اللبس، وأخيرا عدم الجواز، عدم مجيء مثال له.

المصادر والمراجع

- الأحكام النحوية بين الثبات والتحول، وليد محمد عبد الباقي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
- الاستعمال اللغوي القبيح في تراكيب العربية عند المبرد دراسة في كتابه المقتضب، د. أسامة محمد سليم عطية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس.(بحث على الشبكة).
- الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، بيروت، ١٩٨٨م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تأليف أبي البركات عبد الرحمن جمال الدين بن الأنباري المتوفى ٥٧٧هـ، قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- الاقتراح في أصول النحو، تأليف العلامة الإمام جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، وراجعه وقدم له علاء الدين عطية، دار البيروني، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، المتوفى سنة ٦٢٤هـ، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، حققه محمود مصطفى حلاوي، وأحمد سليم الحمصي، بيروت، دار أحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

- الإيضـاح فـي شـرح المفصـل (المفصـل للزمخشـري)، ابـن الحاجـب النحـوي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق موسى بناي العليلي، نشر وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٢م.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني (٥٧٠هـ- ٦٤٦هـ)، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، (١٤١٨هـ- ١٤٢٢هـ/ ١٩٩٧م- ٢٠٠٢م).
- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٢م.
- التمييز فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، دار جرير للنشر والتوزيع، د.ن، د.ت.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تقديم بقلم: عبد السلام هارون، دار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)- شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر.
- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، تأليف محمد عبد العزيز النجار، مكتبة ابن تيمية، مصر، د. ت.

- الجامع الصحيح (المسند من الحديث إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه)، البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (١٩٤هـ– ٢٥٦هـ)، قام بشرحه وتصحيح تجاربه وتحقيقه محب الدين الخطيب، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه محمد فؤاد عبد الباقي، نشره وراجعه وقام بإخراجه وأشرف على طبعه قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ.

- الحماسة البصرية، صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (ت ٦٥٦هـ)، حققه وشرحه ودرسه عادل سليمان جمال، القاهرة، مكتبة الخانجي/ ط١، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

- الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، م، ط٢، ١٣٨٤هـ– ١٩٦٥م.

- خزانة الأدب ولب لباب كلام العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة/ ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.

- الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

- ديوان جرير، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، شرح محمد بن حبيب، دار المعارف، مصر، سلسلة الذخائر (٤٣)، ط٣.

- ديوان ذي الرمة الغيلان بن عقبة بن مسعود، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م.

- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحُه، عني بتحقيقه د عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت –لبنان/حلب– سورية، ١٤١٦هـ– ١٩٩٥م.
- ديوان عمرو بن كلثوم، جمعه وشرحه وحققه الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- سر صناعة الإعراب، إمام العربية أبو الفتح عثمان ابن جني (٣٢٩هـ)، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم– دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، حققه زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٧٤م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن المرزبان السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، حققه محمد الريح هاشم، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م.
- شرح الأشموني على ألفية بن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، نور الدين أبو الحسن الأشموني (ت٩٢٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، نشر مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٣٩– ١٩٤٤م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيانيّ الأندلسي (ت ٦٠٠ هـ –٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١ ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي (٥٩٧هـ– ٦٦٩هـ)، تحقيق وضبط أنس بريوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.
- شرح ديوان رؤبة بن العجاج، عالم لغوي قديم، تحقيق عبد الوهاب عوض الله، مراجعة الدكتور محمد حسن عبد العزيز، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر

العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق أحمد السيد أحمد، نشر المكتبة التوفيقية، القاهرة (د.ت).
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، حققه عبد العال سالم مكرم، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق: حنا الفاخوري، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٨هـ.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ((لأربعة آلاف شاهد شعري))، محمد بن محمد بن حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم هريدي، طبع في جامعة أم القرى، الناشر دار المأمون للتراث، الطبعة ١، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.
- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، صححه وعلق عليه مشيخة الأزهر، الطباعة المنيرية، مصر (د.ت) و(د.ط).
- شرح المفصل، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، بيروت، عالم الكتب القاهرة، مكتبة المتنبي.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط١، كانون (يناير) ١٩٨٠م.

- ظاهرة القبح في كتاب سيبويه: دراسة وصفية تحليلية، د. أحمد عبد اللاه عوض البحبح، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط١، ٢٠١٦م.
- العين، أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس (د.ت) و(د.ط).
- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، حققه وشرحه عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الكتب العلمية، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).
- كتاب النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ١٩٨١م- ١٤٠١هـ.
- لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ)، اعتنى بتصحيحه أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م٨.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، حققه عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى،١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- مختصر صحيح الإمام البخاري، العلامة المحدث ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد، الرياض، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م
- المسائل البصريات، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق محمد الشاطر، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، ط٢، ٢٠٠٣م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت ٦٧١هـ)، حققه وشرحه عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- المفعول معه بين النظرية والاستعمال، إعداد ناجح جميل صوافطة، إشراف أ. د محمود مغالسة، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، آب ٢٠٠٤م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية، الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م).
- المقتصد في شرح الإيضاح العضدي (الإيضاح العضدي لأبي علي النحوي)، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، ط١، نشر دار الرشيد، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨٢م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.
- المقرب، ابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي (٥٩٧هـ- ٦٦٩هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١.

- المقرب، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، المتوفى ٦٦٩ هـ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، د.م، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق : د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
- نحو التيسير، د. أحمد عبد الستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، نشر المكتبة التوفيقية، القاهرة (د.ت).